مؤشر النزاهة الوطني

NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

2024

دليل الإدارات العامة المتخصص بمؤشر النزاهة الوطني

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission

دليل المؤسسات لكيفية التعامل مع متطلبات تقييم مؤشر النزاهة الوطني

الإصدار الأول 1st

ديسمبر 2024

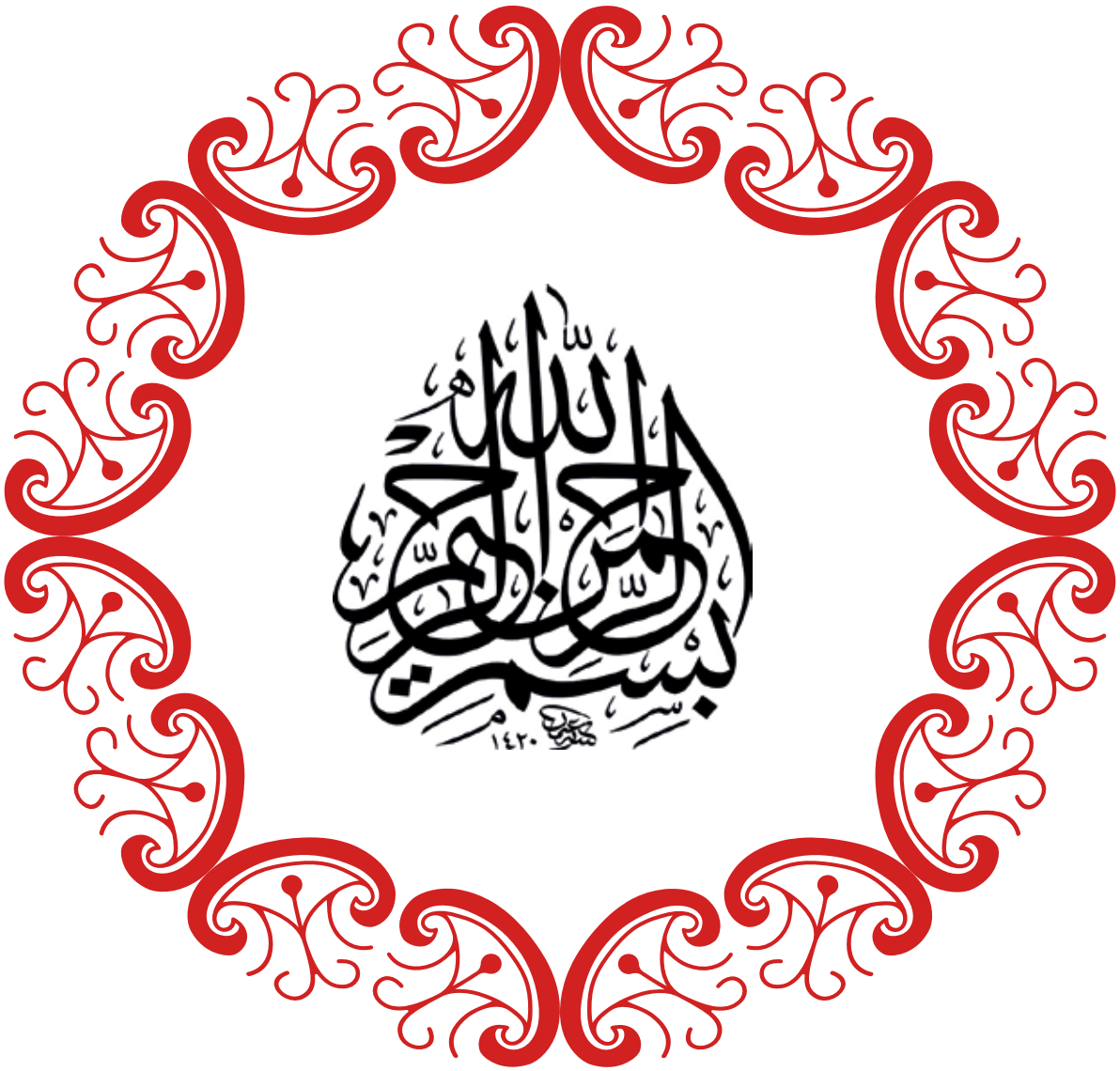
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

أما محاربة الفساد بأشكاله كافة، فهي أولوية وطنية، تحتاج المزيد من الجهود المتواصلة، للتصدي لهذه الآفة، فالمال العام مصان، والتعدي عليه جريمة بحق الوطن وأهله، ولا بد من محاسبة كل من يعتدي عليه، أياً كان.

"ها هو الأردن ينظر إليكم وينتظر عطاءكم، فلا تبخلوا عليه بإرادتكم، كونوا طموحين لأنفسكم وللأردن، وشقّوا الصّخر إن اعترضكم، فالوطن هو أغلى ما نملك."

تخريج طلبة اليرموك 2018 -2019

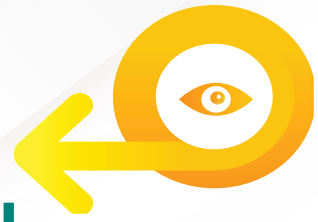

رؤية المؤشر

الريادة في العمل الوقائي والاستباقِ، ليكون الأردن في طليعة الدول العربية في تعزيز النزاهة وممارساتها، مما يرسخ الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة بشكل مستدام.

رسالة المؤشر

تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في الإدارات العامة بالمملكة من خلال تطبيق وقياس مستوى ممارسة معايير النزاهة الوطنية بفعالية وتكامل، والمساهمة في بناء ثقافة عمل مؤسسية ترسخ الممارسات الإدارية القيّمة، وتحقق المساءلة بأعلى مستوياتها، وتحظى بثقة الجمهور والجهات الرقابية وتدعم التنمية المستدامة.

المحتويات

01	مقدمة الدليل	08
02	هدف الدليل	10
03	نطاق التطبيق	10
04	التعريف بمؤشر النزاهة الوطني	10
05	معايير النزاهة الوطنية	13
06	معادلة احتساب نتائج التقييم للإدارات العامة	16
07	ارشادات وتعليمات المشاركة	16
08	مراحل عملية التقييم	21
09	تصنيف الإدارات العامة وفقا لنتائج التقييم النهائية	23
10	أدوات التقييم	25
11	ضمان نزاهة عملية التقييم	25
12	التواصل مع الجهات الرقابية	25
13	التدريب والتوعية	25
14	قوائم التحقق والنماذج	26
15	خطة التحسين والتطوير	27
16	مسرد المصطلحات	29

المقدمة

يتصف عالمنا اليوم بالسرعة، وزيادة العبء والمسؤوليات على المؤسسات الحكومية عامة، إلى جانب المؤسسات الخاصة، ومن هنا تبرز أهمية النزاهة كقيمة أساسية تمثل الركيزة التي تُبنى عليها الثقة بين المؤسسات العامة والمجتمع بمختلف فئاته، فتحقيق معايير النزاهة ليس فقط واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا، بل هو عامل حاسم يضمن استدامة المؤسسات واستمرارية أدائها الفاعل في بناء مستقبل أكثر شفافية وازدهارًا.

ومن هنا، يأتي دليل المستخدم " دليل الإدارات العامة للتعامل مع متطلبات تقييم مؤشر النزاهة الوطني كخارطة طريق لدعم المؤسسات في مسيرتها نحو تعزيز ممارسات النزاهة واجتثاث الفساد.

إن ممارسات النزاهة، لم تعد تنحصر في الأفعال الفردية، بل أصبحت تتعدى ذلك لتصبح متطلباً ملزماً وجزءاً هاماً في نسيج الثقافة المؤسسية. حيث يقع على عاتق كل مؤسسة (من أصغر وحدة عمل إلى أعلى مستويات الإدارة) أن تتحمل مسؤولية بناء ثقافة متينة قوامها الشفافية والالتزام بأخلاقيات العمل النزيه، وتعميق الثقة بين فئات المجتمع المختلفة ومؤسسات الدولة قاطبة.

ولكن، كيف يمكن تحقيق ذلك عملياً؟ وكيف يمكن تحويل القيم المجردة إلى ممارسات ملموسة تضمن تعزيز الممارسات النزيهة، وتكافح الفساد في كل مرحلة من مراحل العمل المؤسسي؟

يمثل هذا الدليل جسرًا رابطاً بين المفاهيم النظرية والمعايير العملية. فمن خلال استعراض متطلبات مؤشر النزاهة الوطني، وقيام الإدارات العامة بتوفير أدوات وآليات تطبيقها، تترجم المؤسسات العامة الإطار النظري، لواقع ملموس، وحلول عملية تمكنها من تحقيق أعلى مستويات ممارسات النزاهة بشكل فعّال ومستدام.

تدرك هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أن كل مؤسسة فريدة في هيكلها وطبيعة أعمالها، ولذلك يقدم نهجًا مرناً يتناسب مع احتياجات المؤسسات المختلفة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، خدمية أو تشريعية، الخ.

وتسعى الهيئة إلى تزويد المؤسسات بأدوات التقييم المعتمدة، ومعززات الوصول لبيئة مؤسسية نزيهة مبنية على الأدلة الواقعية، والمطبقة فعلياً بتلك المؤسسات، واستقصاءات الرأي من مختلف الفئات (ثلاثية المنظور- الموظف، المؤسسة، المتعامل) التي تضمن وجهات نظر المستطلعين بمستوى تحقيق معايير النزاهة بمؤسساتنا الوطنية.

نثق بأن تقييم ممارسات النزاهة هي رحلة مستمرة، وليست وجهة نهائية تنسجم مع التشريعات وإنفاذها من جهة، ومع تطور المتطلبات والمستجدات القانونية والإدارية من جهة أخرى، وإن الالتزام بمعايير النزاهة الوطنية يتطلب عملاً جاداً، ومتابعة حثيثة لتفاصيل العمل المؤسسي، ورقابة مرنة، وتحديثاً مستمرًا.

> من خلال هذا الدليل، نضع بين أيدي المؤسسات خريطة طريق واضحة تسهم في تعزيز مكانتها كمنارات للنزاهة في المجتمع، وتفتح الباب أمام مستقبل مبني على الثقة، الشفافية، والالتزام المشترك بقيم العدالة.

هدف الدليل

تقديم نبذة تساعد المؤسسات على كيفية التعامل مع متطلبات تقييم مؤشر النزاهة الوطني وأهميته في مساعدة المؤسسات على تحقيق أفضل مستويات الممارسة للمعايير، بالتالي تحقيق الريادة المؤسسية وفقا لأعلى فئة تصنيفية (فئة النجمة الوطنية العليا) لممارسات النزاهة.

نطاق التطبيق

يطبق المؤشر على كافة الإدارات العامة الأردنية.

التعريف بمؤشر النزاهة الوطني:

بوصلة شاملة لتوجيه مؤسسات الدولة نحو تطبيق معايير النزاهة الوطنية وقياس مدى امتثالها لها، ومدى توفيرها لبيئة مؤسسية شفافة وعادلة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويعد انعكاس حي للثقافة المؤسسية، وسلوك العاملين، وقوة إنفاذ القوانين، وفعالية أدوات الرقابة.

الأهداف:

يهدف مؤشر النزاهة الوطني إلى تحديد مستوى نضج الإدارات العامة الأردنية في ترسيخ وتعزيز ممارسات النزاهة، واجتثاث الفساد والوصول لتحقيق أعلى مستويات تنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية والمعايير الدولية التي تتناغم وتنسجم وبيئتنا الأردنية، مما يساهم فيما يلي:

- تعزيز الاستجابة للرؤى الملكية، والتوجهات الوطنية: يعد المؤشر خارطة طريق لدعم تنفيذ الرؤى الملكية، والتوجهات الوطنية المتضمنة بالبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة تحديث القطاع العام، ومخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

- تعزيز ممارسات النزاهة، ورفع الثقة العامة بين مؤسسات الدولة والمجتمع: يؤسس المؤشر لتوفير مؤشرات كمية ونوعية دقيقة، لقياس مستوى ممارسة النزاهة في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية وتقديم تقارير دورية تثبت الامتثال للمعايير الوطنية والدولية.

• تحفيز الالتزام بأخلاقيات العمل: نشر ثقافة مدونات السلوك وأخلاقيات العمل بين الموظفين في جميع المستويات المؤسسية، مع التأكيد على أهمية النزاهة كقيمة جوهرية في جميع الأنشطة المهنية.

• تعزيز النزاهة والشفافية في العمليات المؤسسية: وضع إطار عمل شفاف يشمل جميع العمليات الإدارية والمالية، ويضمن وضوح الإجراءات وتقليل الفجوات التي قد تؤدي إلى الفساد أو إساءة استخدام السلطة.

• إذكاء روح التنافس الإيجابي: تحفيز التنافس الإيجابي بين المؤسسات الحكومية لتحسين أدائها في مجال النزاهة.

• ترسيخ مبدأ المساءلة: تطبيق نظم رقابية فعالة لتعزيز المساءلة الفردية والمؤسسية، من خلال تحديد مسؤوليات واضحة وتقييم الأداء بناءً على معايير النزاهة.

• الارتقاء بمستوى الشفافية في تقارير الأداء والإفصاح المالي والإداري: زيادة الشفافية في عمليات صنع القرار الحكومي من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالميزانيات والعطاءات الحكومية، والتأكيد على ضرورة الإفصاح الدوري والمستمر عن الأنشطة المالية والإدارية للمؤسسات، وضمان وصول هذه المعلومات للجمهور والجهات الرقابية بالوقت الصحيح وبكل سهولة.

• دعم عمليات التحسين المستمر: تقييم أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها بمجال تعزيز النزاهة، وذلك لمساعدتها في تحديد مجالات القوة وفرص التحسين في الأداء المؤسسي، مما يساهم في توجيه جهود الإصلاح.

• تجفيف منابع الفساد واجتثاثها: تحديد الأسباب الجذرية للفساد، مما يساهم في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحته، وتوجيه الجهود نحو المناطق التي تعاني من أعلى مستويات الفساد.

• تحسين موقع المملكة على المؤشرات الدولية: تشجيع الاستثمار ومساهمته في الاقتصاد الوطني، من خلال خلق بيئة استثمارية نزيهة جاذبة للمستثمرين، تحميهم من كافة أفعال الفساد وتعقيد الإجراءات.

يشمل قياس مؤشر النزاهة إنفاذ القانون، ومراقبة وتحسين كافة العمليات الإدارية التي تلزم الإدارات العامة على مختلف المستويات الوظيفية (ضمن الصلاحيات والمسؤوليات التي تتمتع بها المؤسسات)، وبالتعاون مع كافة الجهات العامة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الدولية على تحقيق معايير النزاهة الوطنية الرئيسة الخمسة وهي:

- سيادة القانون.
- المساءلة والمحاسبة.
- الشفافية.
- المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- الحوكمة الرشيدة.

مؤشر النزاهة الوطني هو ضرورة لتحقيق الفاعلية والكفاءة في القطاع الحكومي، ويشكل أداة قوية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وضمان تحقيق العدالة والمساواة لمختلف الفئات المعنية والسعي لتعزيز الثقة بين الإدارات العامة والمجتمع برمته.

ولضمان تحقيق أعلى مستويات متطلبات مؤشر النزاهة لمختلف المؤسسات لابد من العمل على توفير العديد من القضايا منها على سبيل المثال لا الحصر:

القوانين والتشريعات التي تدعم مؤشر النزاهة وتحدد الأساس القانوني لتطبيقه، وتوزيع الأدوار والصلاحيات بين الجهات المختلفة، مثل الإدارات العامة، الوحدات الرقابية، والجهات الحكومية الأخرى، والآليات التشغيلية التي تشمل السياسات والإجراءات التي تضمن التنفيذ العملي لمؤشر النزاهة، مثل آليات التقييم والمراقبة وإدارة المخاطر الديناميكية ، ودمج التكنولوجيا المتقدمة، والمشاركة الواسعة، ونظام المحاسبة والمراجعة الدوري الذي يضمن أن كل مؤسسة مسؤولة عن أداء معين تكون خاضعة للتقييم والمساءلة، وتحديد الكفاءات والقدرات المطلوبة لتطبيق المؤشر وتدريب العاملين لضمان تنفيذ المهام بكفاءة.

معايير النزاهة الوطنية:

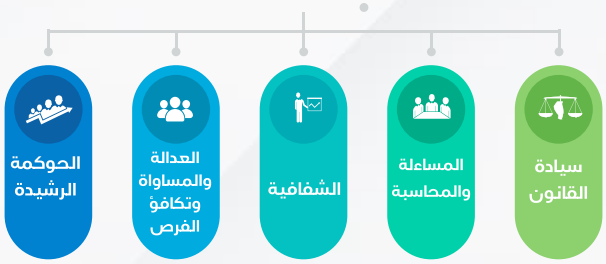

سعت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من أجل تحقيق الهدف من المشروع الذي أطلق بالعام **2022** لغايات الخروج بتقييم حقيقي لدرجة ممارسة النزاهة في الإدارات العامة للمملكة ومراجعة كافة عمليات الدورة الأولى وإخضاعها للتحليل بهدف التحسين والتطوير بالتعاون مع مختلف الجهات الشريكة وطنيا، ودوليا وخلصت إلى تطوير عملية التقييم لتشمل ما يلي:

أولا: مصفوفة مؤشر النزاهة الوطني:

تتكون المصفوفة من خمسة معايير رئيسة أعطي لها وزن نسبي **60** ٪ من التقييم موزعة على النحو التالي:

وأربعة عشر معيار فرعي، 77 بند سؤال على الإدارات العامة الإجابة عنها بشكل كامل و رفع كافة الأدلة الداعمة/ المعززة لكل بند (سؤال) بلا استثناء وبشكل تام. بحيث تكون تلك الأسئلة معنونة ومرقمة ومتسلسلة ومصنفة وفقاً لتسلسل المصفوفة.

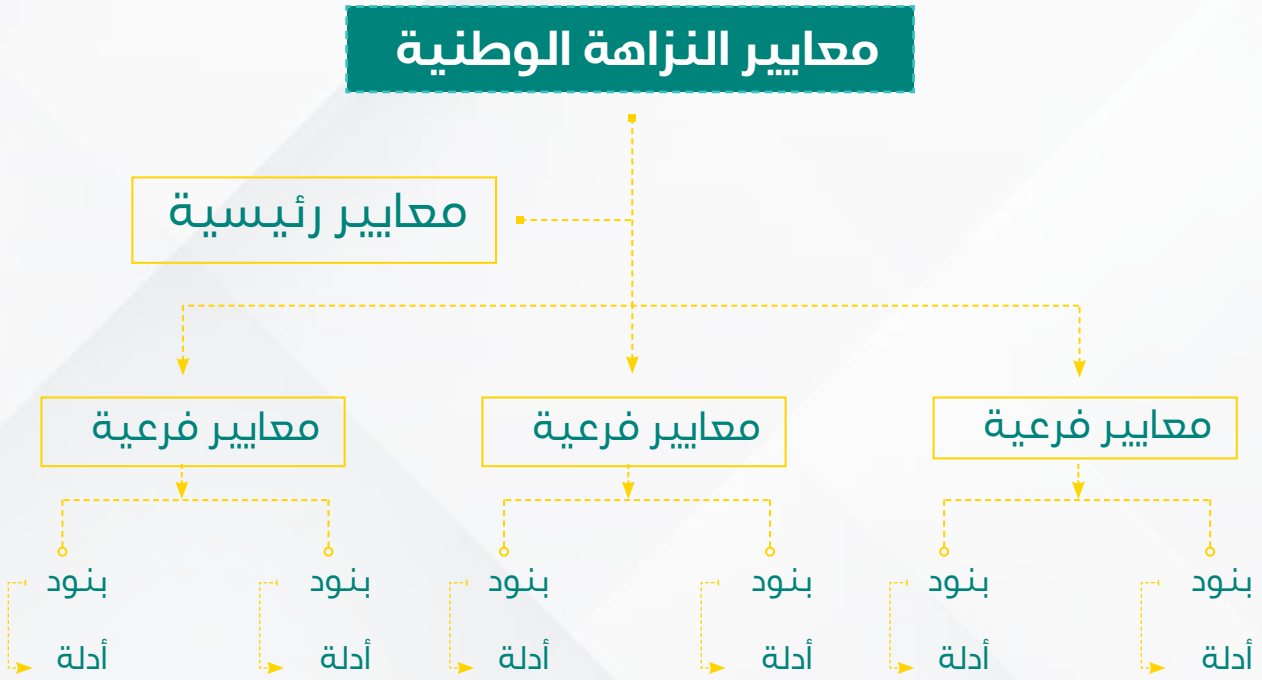

مثال توضيحي:

المعيار الأول: سيادة القانون

المعيار الفرعي 1-1: جودة الإطار التشريعي والتنظيمي وإنفاذه.

البند السؤال 1.1.3: حرص الإدارة العامة عند وجود قضايا لها أو عليها على دراسة ومراجعة الأحكام القضائية الصادرة ومعالجة أسبابها والالتزام بتعميم وزير المالية رقم ش ق – 18206 / 0 / 2018 تاريخ 03/ 07/ 2018 الصادر بالخصوص.

الإجابة:

قامت الإدارة العامة مؤسسة/ وزارة/ هيئة (برفع عدة قضايا مدرجة بالكشف التفصيلي المرفق بالأدلة (1.1.3 -1) الذي يبين نوع القضية المرفوعة، حالتها الحالية، سبب المنازعة، التشريع المعزز، الأحكام القضائية الصادرة، وغيرها. كما يبين الكشف المدرج بالأدلة (1.1.3 - 2) القضايا المرفوعة بحق الإدارة العامة (مؤسسة/ هيئة) الذي يبين نوع القضية المرفوعة، حالتها الحالية، الأحكام القضائية الصادرة، أسبابها، دروس التعلم المستقبلية، وغيرها، هذا وتلتزم الإدارة العامة بتعميم وزير المالية رقم..... المدعم بالدليل (رقم1.1.3 -3) الذي بين مدى التزام الإدارة بهذا التعميم.

ولمزيد من التأكيد على التزام الإدارة العامة بهذا البند ندرج باقي متطلبات الأدلة المعززة على النحو التالي:

• قراءات موثقة لنتائج الأحكام القضائية الصادرة بخصوص الإدارة والإجراءات التصحيحية المتخذة (لمنع تكرار هذه القضايا من خلال تعديل تشريعات أو تصويب إجراءات 1.1.3. -4)

• كشف بالقضايا المرفوعة لها وعليها ومتابعة مستجداتها مدرج بالإجابة أعلاه.

• مدى توفر نظام محوسب للقضايا يسهل عليه سحب عينات من النظام صورة عن هذا النظام (screenshot) 1.1.3-5

• دليل / معزز إضافي (استيضاحات ديوان المحاسبة، والردود عليها) 1.1.3 -6 (طلبات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والردود عليها)1.1.3 -7.

ثانياً: استطلاعات الرأي:

أعدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خطة متكاملة لاستطلاعات رأي الفئات المعنية من وجهة نظر ثلاثية هي تقييم الموظف لنفسه بمجال النزاهة، تقييم نفس الموظف لمؤسسته لثقافة النزاهة السائدة بالمؤسسة، وتقييم متلقي الخدمة للمؤسسة من وجهة نظر المتعاملين، أعطي لها وزن نسبي 40% من مجموع علامات التقييم، تنسجم مع معايير مصفوفة النزاهة وتنبثق عنها، ولكل من تلك التقييمات نسبة مئوية تحتسب في علامات تقييم الإدارة العامة تكون على النحو التالي:

- تقييم الموظف لنفسه = 5 %
- تقييم الموظف لمؤسسته = 10%
- استطلاع متلقي الخدمة للمؤسسة = 25 %

ملاحظات:

الملاحظة الأولى:
الموظف الذي يجري لنفسه تقييما ذاتيا لمستوى وعيه، ومعرفته ومهاراته بالنزاهة هو الموظف الذي يقوم بتقييم ثقافة وممارسات مؤسسته بممارسات النزاهة والحد من الفساد.

الملاحظة الثانية:
يتحمل الموظف الذي يقع عليه عملية التقييم الذاتي، والتقييم المؤسسي مسؤولية المصداقية بالإجابة الصحيحة التي تعكس واقع الحال ولا تجمله.

الملاحظة الثالثة:
أحالت الهيئة ولضمان الالتزام بأعلى معايير النزاهة تنفيذ الاستطلاع لجهة خارجية محايدة مختصة بإجراء الدراسات الاستطلاعية.

معادلة احتساب العلامات التقييمية:

سيتم تصنيف الجهات وفقا لنتائج عمليات التقييم المبني على إجابات الإدارات العامة على كافة بنود أسئلة المصفوفة، وعمليات استطلاع الرأي بشكل محوسب لمختلف مراحل عملية التقييم، وعلى النحو التالي:

- نتائج تقييم متطلبات مصفوفة معايير مؤشر النزاهة= 60%
- نتائج استطلاعات الرأي= 40%

المعادلة العامة:

60% × (25 % المعيار الأول +24 % المعيار الثاني+ 17 % المعيار الثالث + 17% المعيار الرابع+ 17 % المعيار الخامس) + 40% موزعة على (5% تقييم ذاتي + 10% تقييم الموظف لمؤسسته + 25% تقييم متلقي الخدمة) المتعامل للمؤسسة.

إرشادات وتعليمات المشاركة

أبرز الإرشادات والتعليمات لمشاركة المؤسسات في التقييم لمؤشر النزاهة الوطني

القسم الأول:
الإرشادات العامة

أولا: الإعداد والتحضير:

- تفعيل دور ضابط الاتصال(ضابط ارتباط المؤسسة) ونقاط الاتصال:
تفعيل دور الموظف المسؤول عن التواصل مع فريق الهيئة، وفريق التقييم لتنسيق كافة الجوانب ذات العلاقة بتقييم مؤشر النزاهة الوطني. وللإجابة عن الاستفسارات، وتقديم المعلومات المطلوبة.

- توفير الوثائق المطلوبة:
إعداد وتقديم جميع المستندات والبيانات الداعمة مثل السياسات والإجراءات، والتقارير السنوية، وخطط مكافحة الفساد وغيرها.

- التدريب المسبق:
حضور ورش العمل التعريفية التي تنظمها الهيئة لفهم آليات التقييم ومعاييره.

ثانيا: تقديم البيانات والمعلومات:

• استخدام النماذج المعتمدة: الالتزام بتقديم المعلومات وفق القوالب والنماذج التي تقررها الهيئة وهي:

Extension	Mime Type	Description
3g2.	video/3gpp2	3GPP2 audio/video container
3gp.	video/3gpp	3GPP audio/video container
7z.	application/x-7z-compressed	7-zip archive
aac.	audio/aac	AAC audio
abw.	application/x-abiword	AbiWord document
arc.	application/x-freearc	Archive document (multiple files embedded
avi.	video/x-msvideo	AVI: Audio Video Interleave
avif.	image/avif	AVIF image
azw.	application/vnd.amazon.ebook	Amazon Kindle eBook format
bmp.	image/bmp	Windows OS/2 Bitmap Graphics
csv.	text/csv	Comma-separated values (CSV)
doc.	application/msword	Microsoft Word
docx.	application/vnd.openxmlformats-officedocument.wordprocessingml.document	Microsoft Word (OpenXML)
eml.	message/rfc822	Encapsulated Message
epub.	application/epub+zip	Electronic publication (EPUB)
gif.	image/gif	Graphics Interchange Format (GIF)
gz.	application/gzip	GZip Compressed Archive
ico.	image/vnd.microsoft.icon	Icon format
jpeg.	image/jpeg	JPEG images
jpg.	image/jpeg	JPEG images
mid.	audio/midi	Musical Instrument Digital Interface (MIDI)
midi.	audio/x-midi	Musical Instrument Digital Interface (MIDI)
mp3.	audio/mpeg	MP3 audio

Extension	Mime Type	Description
mp4.	video/mp4	MP4 video
mpeg.	video/mpeg	MPEG Video
mpp.	application/vnd.ms-project	Microsoft Project file
msg.	application/vnd.ms-outlook	Outlook mail message
odp.	application/vnd.oasis.opendocument.presentation	OpenDocument presentation document
ods.	application/vnd.oasis.opendocument.spreadsheet	OpenDocument spreadsheet document
odt.	application/vnd.oasis.opendocument.text	OpenDocument text document
oga.	audio/ogg	OGG audio
ogv.	video/ogg	OGG video
ogx.	application/ogg	OGG
opus.	audio/opus	Opus audio
pdf.	application/pdf	Adobe Portable Document Format (PDF)
png.	image/png	Portable Network Graphics
ppt.	application/vnd.ms-powerpoint	Microsoft PowerPoint
pptx.	application/vnd.openxmlformats-officedocument.presentationml.presentation	Microsoft PowerPoint (OpenXML)
rar.	application/vnd.rar	RAR archive
rtf.	application/rtf	Rich Text Format (RTF)
svg.	image/svg+xml	Scalable Vector Graphics (SVG)
tar.	application/x-tar	Tape Archive (TAR)
tif.	image/tiff	Tagged Image File Format (TIFF)
tiff.	image/tiff	Tagged Image File Format (TIFF)
ts.	video/mp2t	MPEG transport stream
txt.	text/plain	Text, (generally ASCII or ISO 8859-n)
vsd.	application/vnd.visio	Microsoft Visio
wav.	audio/wav	Waveform Audio Format
weba.	audio/webm	WEBM audio
webm.	video/webm	WEBM video
webp.	image/webp	WEBP image
xls.	application/vnd.ms-excel	Microsoft Excel
xlsx.	application/vnd.openxmlformats-officedocument.spreadsheetml.sheet	Microsoft Excel (OpenXML)
zip.	application/zip	ZIP archive

• التحقق من دقة البيانات: التأكد من صحة وحداثة المعلومات المقدمة.

• رفع الوثائق إلكترونيًا: استخدام المنصة الإلكترونية المخصصة لرفع الوثائق وتقديم الردود.

• استطلاعات الرأي:
قائمة بأسماء الموظفين تتضمن:

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	مكان العمل (المركز / الفروع)	رقم الهاتف	البريد الالكتروني
***	***	فرع اربد (مثال)	***	***

قائمة بأسماء متلقي الخدمة تتضمن:

اسم متلقي الخدمة	الصفة الاعتبارية (شخصي، مؤسسي (عام / خاص))	نوع الخدمة المطلوبة	رقم الهاتف	البريد الالكتروني
***	حكومة - حكومة	الربط الالكتروني	***	***

القسم الثاني:
تعليمات المشاركة

أ) متطلبات المشاركة:

توفير الوثائق الداعمة:
- على المؤسسات تقديم كافة الوثائق والمستندات المتعلقة بالمعايير التي يتم تقييمها، بما يشمل الوثائق الأصلية، والوثائق التكميلية مثل:

- السياسات والإجراءات الداخلية، التقارير السنوية، استراتيجيات مكافحة الفساد والحوكمة، سجلات التدريب والمبادرات التوعوية، وغيرها كل حسب متطلبات المعايير.

- يقدم مدير المؤسسة كتاباً خطياً يتضمن اطلاعه وموافقته على

كافة الوثائق والمعززات التي سيتم تحميلها على نظام التقييم.

- يصادق مدير وحدة الرقابة الداخلية على كافة الوثائق المرفوعة على نظام التقييم، ويكون مساءلاً بشكل رسمي عن موثوقيتها، وصحتها، ودقة المحتوى لكافة الوثائق.

- لا يستثنى من معايير النزاهة الخمسة أي معيار فرعي، أو متطلب أساسي أشير إليه كدليل وتعتبر العلامة صفر بحال عدم وجود وثائق داعمة.

- العلامة الصفرية تعني **15** ٪ لأي معيار فرعي.

ب) إجراءات التقييم:

• إعداد الوثائق:
المؤسسات مسؤولة عن إعداد كافة الوثائق والتقارير وفق المساحات الالكترونية الخاصة لكل معيار.

• تقديم البيانات إلكترونيًا:
يتم اتباع تعليمات تعبئة متطلبات التقييم وفقا لمحتوى الفيديو التوضيحي الخاص بشرح عملية الإجابة على المنصة الالكترونية الخاصة بالتقييم.

- رفع المستندات والبيانات المطلوبة عبر المنصة الإلكترونية المخصصة.

- التأكد من صحة البيانات قبل الإرسال.

• استيضاحات خلال عملية التقييم:
التعاون مع فريق التقييم أثناء عملية التقييم والتحقق من الأدلة لضمان حق المؤسسات والشفافية في التقييم.

• الرد على الاستفسارات:
الإجابة عن الأسئلة الإضافية أو طلبات التوضيح خلال فترة التقييم.

• التواصل المستدام:
يسعد الهيئة تلقي استفساراتكم وملاحظاتكم على هاتف رقم **0788710982**.

ج) الالتزام بالجدول الزمني:

• مواعيد تقديم التقارير:
الالتزام التام بالمواعيد المحددة من قبل الهيئة لتقديم الوثائق المطلوبة ولن يتم تمديد أي فترة إضافية خارجة عن الإطار الزمني المحدد.

• الاجتماعات:
حضور ورش العمل التدريبية/ التنسيقية مع فرق الهيئة. (على من يحضر ورش عمل التدريبية أن يكون سفير مؤسسته بعملية تعبئة متطلبات التقييم).

• حضور الاجتماعات التنسيقية مع فرق عمل الهيئة كلما تطلب الأمر ذلك.

د) التزام السرية:

• حماية البيانات:
الالتزام بسرية المعلومات المقدمة من المؤسسات وعدم استخدامها إلا لأغراض التقييم. كما تتعهد الهيئة بالمحافظة على سرية كافة قواعد البيانات التي يتم تحميلها من قبل المؤسسات، ولا تستخدم إلا لغايات التقييم.

هـ) الجزاءات والتقديرات:

• الجزاءات:
المؤسسات التي تمتنع عن المشاركة أو تقديم بيانات غير دقيقة قد تواجه تقارير سلبية تؤثر على المستوى التصنيفي لها ويتم الإعلان عن ذلك في حفل إعلان النتائج.

• التقديرات:
تكريم المؤسسات التي تحقق مراكز متقدمة أو تظهر تحسنًا ملحوظًا في مستوى النزاهة وفقا لفئة التصنيف ونوع التكريم الخاص بكل فئة.

و) المخرجات النهائية:

• تقرير تقييم مؤسسي:
يحتوي على نقاط القوة ومجالات التحسين لكل مؤسسة.

• تقرير عام / تصنيف وطني:
يعكس التزام المؤسسات بمعايير النزاهة الوطنية. ويتضمن توصيات تحسين تُرسل للجهات القيادية، والدولية لضمان تحقيق التحسين المستمر.

مراحل عملية التقييم

تشمل عمليات الإعداد والتنفيذ للتقييم ما يلي:

أولا: مجلس وفِرق التقييم واللجان التقييمية المختصة:

• مجلس هيئة النزاهة:
مجلس دائم يضم بالإضافة لرئيس الهيئة، الصف القيادي الأول بالهيئة.

• اختيار أعضاء فريق التقييم من داخل الهيئة (لجنة المقابلات ومعايير الاختيار).

• اختيار أعضاء فريق التقييم من خارج الهيئة / الخبراء المختصون بعمليات التقييم المؤسسية والنزاهة (لجنة المقابلات ومعايير الاختيار).

• اللجنة الفنية لجنة يتم الرجوع إليها للاحتكام بحال وجود خلاف بوجهات النظر التقييمية بين أعضاء فرق التقييم.

ثانيا: تشكيل الفرق التقييمية لمصفوفة معايير مؤشر النزاهة الوطني :

• ينفذ عملية التقييم **24** عضو تقييم محترف (١٢ من الهيئة + **12** من خارج الهيئة).

• يتكون كل فريق تقييمي من عضوين (عضو من الهيئة وآخر من خارجها) تقع على مسؤوليتهما المشتركة تقييم المؤسسات المسؤولين عنها ووفقا للقطاع الحكومي المستهدف.

• يقوم كل فريق مكون من عضوين بالعمل على ما يلي:

- التقييم المكتبي المستقل:

يقوم كل عضو بشكل مستقل على تقييم متطلبات البنود (الأسئلة) وفقا لمسطرة التقييم الخاصة بكل بند، ومستوى شمولية ودقة الأدلة ذات العلاقة بالبند. ويضع كل منهما تقدير العلامات المستحقة بشكل مستقل.

- التقييم المكتبي التوافقي:

يقوم كلا العضوين معا على الاطلاع على نتائج تقييم متطلبات البنود (الأسئلة) وفقا لمسطرة التقييم الخاصة بكل بند، ومستوى شمولية ودقة الأدلة ذات العلاقة بالبند. وفقاً لتقدير العلامات المستحقة التي قاما بوضعها بشكل مستقل، وعليه:

أولا: بحال وجود تطابق بعلامات البند- تؤخذ مباشرة بشكل أتوماتيكي لخانة التقييم التوافقي.

ثانيا: بحال وجود فارق بالدرجات لا يزيد عن خمس درجات تؤخذ علامة المقيم المستقل الأعلى وتحتسب كعلامة توافقية بشكل أتوماتيكي.

ثالثا: بحال وجود فارق أكثر من خمس درجات تقييمية بين درجات التقييم المستقل يقوم فريق التقييم بالنظر بالحالة وإعادة تقييمها للاتفاق على تقدير موحد ومعتمد يعكس وصف مسطرة التقييم وقوة الأدلة ذات العلاقة بالبند المختلف على تقدير علاماته، وهنا:

- بحال التوافق تحتسب علامة التوافق وتدخل إلى خانة التقييم التوافقي

- بحال الاختلاف تتدخل اللجنة الفنية للاستماع لوجهتي النظر، والخروج بالقرار بالتعاون مع فريق التقييم الذي يقوم بإدخال العلامة إلى الخانة التوافقية.

ثالثا: مجلس الهيئة:

تعرض على المجلس نتائج عمليات التقييم لكل مؤسسة من قبل فرق التقييم المختلفة، لضمان التأكد من دقة ونزاهة التقييم، واعتماد النتائج النهائية لتقييم كافة الإدارات العامة لهذه الدورة.

تصنيف الإدارات العامة وفقاً لنتائج التقييم النهائية

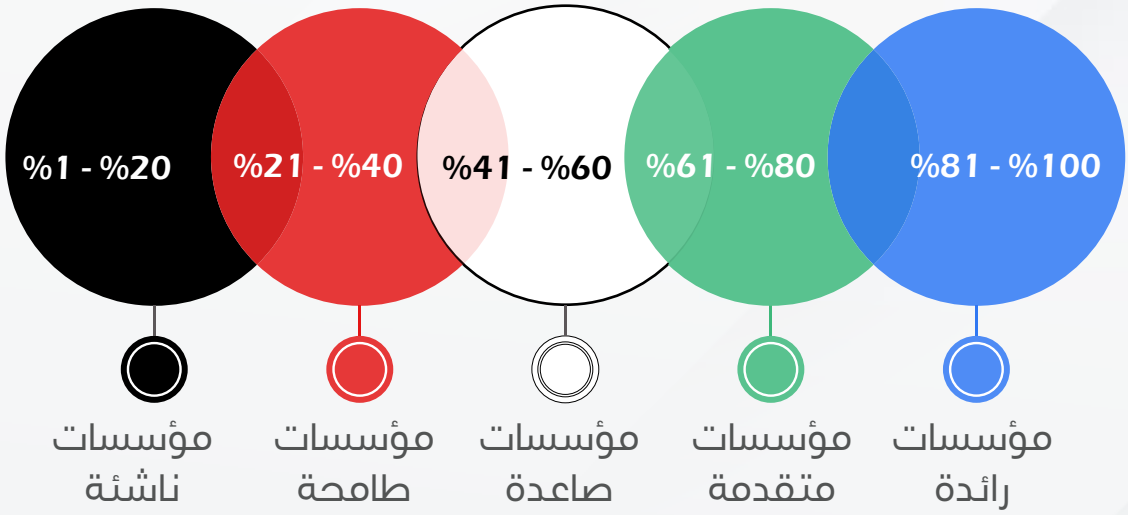

أولًا: المؤسسات الناشئة في تطبيق النزاهة (1% -20%) (اللون الأسود)

وصف التصنيف:

مؤسسات تعتبر في المرحلة الأولى من تطوير أنظمة النزاهة والمساءلة، وبدأت في وضع السياسات الأساسية، لكنها لم تطبقها بعد بشكل كامل وفعال، وتفتقر إلى النضج في تعزيز الشفافية و الحوكمة.

من خصائصها:

- عدم وجود سياسات قوية لمحاربة الفساد.
- ضعف في تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالنزاهة.
- نقص في التدريب أو التوعية حول أخلاقيات الوظيفة العامة.

ثانيا: المؤسسات الطامحة في تطبيق النزاهة(21 -40%) (اللون الأحمر)

وصف التصنيف:

مؤسسات بدأت في تبني بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاهة، لكنها لا تزال في مرحلة تنفيذ جزئي. فهناك بعض الجهود لتحسين الشفافية، لكن لا تزال الفجوات واضحة.

من خصائصها:

- تطبيق بعض الأنظمة الأساسية مثل الشفافية في التعيينات والعقود.
- وجود محاولات لتحسين الرقابة الداخلية.
- ضعف نسبي في الالتزام بالإفصاح عن المصالح وتضاربها.

ثالثا: المؤسسات الصاعدة في مجال النزاهة(41 -60%) (اللون الأبيض)

وصف التصنيف:

مؤسسات بدأت تشهد تحسناً ملحوظًا في تطبيق معايير النزاهة. تمتلك خططًا وسياسات واضحة وتعمل على تطبيقها بشكل أوسع، مع البدء في تعزيز الشفافية والمساءلة بشكل ملموس.

من خصائصها:

- وجود أنظمة داخلية للمساءلة والمراقبة.
- توفير آليات للمواطنين للإبلاغ عن الفساد والمخالفات.
- تنفيذ تدريبات دورية للموظفين حول أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد.

رابعا: المؤسسات المتقدمة في تطبيق معايير النزاهة(61-80%) (اللون الأخضر)

وصف التصنيف:

مؤسسات قد طورت أنظمة قوية للنزاهة والمساءلة وتطبقها بشكل مستمر وفعال. الشفافية والحوكمة واضحة في أنشطتها وإجراءاتها، والمساءلة جزء أساسي من ثقافة العمل.

من خصائصها:

- امتلاك سياسات فعالة للإفصاح عن المعلومات والعقود.
- وجود أنظمة محاسبة فعالة ومراجعات دورية داخلية وخارجية.
- حماية المبلغين عن الفساد وتحفيزهم على الإبلاغ.
- الشفافية في التعامل مع الجمهور والمجتمع المدني.

خامسا: المؤسسات الرائدة في النزاهة(81-100%) (اللون الأزرق)

وصف التصنيف:

مؤسسات تعتبر نموذجًا في النزاهة والحوكمة. لا تكتفي بتطبيق السياسات، بل تسعى باستمرار لتحسينها وتطويرها. لديها أنظمة محاسبة راسخة وتعمل باستمرار على تعزيز الشفافية والشمولية في جميع أنشطتها .

من خصائصها:

- تطبيق كامل وشامل لكافة معايير النزاهة والمساءلة.
- مؤسسات مفتوحة للإفصاح العام وتصدر تقارير دورية مفصلة حول أدائها.
- وجود هيئات رقابية مستقلة تعمل على مراجعة جميع الأنشطة والقرارات.
- مشاركة فعالة للمجتمع المدني في صنع القرارات وتقييم الأداء الحكومي.

أدوات التقييم

توفر هيئة النزاهة ومكافحة الفساد العديد من النماذج والأدوات التي تساهم في تسهيل عملية تقييم مستوى النزاهة بالإدارات العامة الأردنية مثل:

- النظام الإلكتروني المحوسب لعمليات التقييم.
- مصفوفة تقييم مؤشر النزاهة الوطني.
- استطلاعات رأي الفئات المعنية.
- مسطرة تقييم مؤشر النزاهة الوطني.
- نظام حوكمة عمليات التقييم الشامل.
- منهجية التقييم.
- منهجية إعداد التقارير.
- الأدلة وقوائم التحقق.

ضمان نزاهة عملية التقييم

تتبع الهيئة تعليمات خاصة وآليات مطبقة لحماية المؤسسات /الأفراد الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات فساد أو سوء إدارة، أو أية ملاحظات تخل بعملية تقييم مؤشر النزاهة الوطني، ووفقا لإجراءات الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بالمبلغين وتتعهد الهيئة بالمحافظة وبشكل تام على حماية تلك البيانات، ومنع تداولها أو استخدامها من قبل الآخرين.

التواصل مع الجهات الرقابية

تقوم الهيئة بإدارة فاعلة مع مختلف الأطراف الشريكة على المستويين الوطني والدولي مثل منظمات المجتمع المدني، جهات رقابة ممارسات النزاهة ومكافحة الفساد العالمية، لضمان اطلاعهم وأخذ التغذية الراجعة لعمليات التحسين على نتائج عملية التقييم، وتزويدهم بنسخ من التقارير اللازمة للجهات المختصة وتوفير المعلومات المطلوبة حول نتائج تقييم الإدارات العامة بمؤشر النزاهة الوطني.

التدريب والتوعية

- برامج تدريبية:

وفقا لخطة التدريب المعتمدة لدى الهيئة والخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تقوم بتنفيذ برامج تدريبية لموظفيها، ولمختلف الموارد البشرية بالإدارات الحكومية، تبنى على أفضل الممارسات العالمية، وإرشادات

تطوير برامج التدريب الدولية التي تستهدف رفع الوعي لدى الموظفين حول أهمية النزاهة وكيفية تطبيق معاييرها.

• تثقيف العاملين:

تقوم الهيئة بعقد لقاءات مختصة للتعريف بمؤشر النزاهة الوطني لمختلف الإدارات العامة، بالإضافة إلى نشاطات وبرامج الحملة الإعلامية والتوعوية التي تقدم أدوات ومواد تثقيفية يمكن استخدامها لنشر ثقافة النزاهة داخل الإدارات العامة.

قوائم التحقق والنماذج

• قوائم التحقق:

أعدت الهيئة قائمة بالأدلة اللازمة لمساعدة المؤسسات على إثبات مستوى تميزها في تعزيز ممارسات النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تم ربط كل بند من بنود المعايير الفرعية المطلوبة للإجابة بمجموعة من الأدلة الداعمة لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على تعزيز الممارسات النزيهة بالعمل، وتعد هذه الأمثلة متطلبات تشكل الحد الأدنى للإثبات ويحق للمؤسسة التوسع بمزيد من الأدلة التي تضيف قيمة لمستوى ممارسة النزاهة نوعيا وليس كميا وحسب.

أمثلة على الأدلة المطلوبة:

المعيار الرئيسي الثاني/ المساءلة والمحاسبة
المعيار الفرعي الأول: ثقافة النزاهة المؤسسية
البند: تمتلك الإدارة العامة مدونة سلوك خاصة تراعي طبيعة عملها إلى جانب مدونة السلوك العامة والتعريف، والتوعية والتدريب والتعميم المنتظم بهذه المدونات.

الأدلة المطلوبة بحدها الأدنى:

• مدونة سلوك خاصة معتمدة ومنشورة ومثبت استلامها وموقعة من الموظفين.

• تعاميم رسمية مدعومة بما يفيد استلام الموظف لها.

• رسائل الكترونية للموظفين تتضمن بنود مدونات السلوك الوظيفي.

• screen shot (لنافذة الموظف تتضمن وجود المدونة لديه).

• تقديم نماذج جاهزة لتوثيق العمليات وتقديم التقارير، مثل نموذج تقييم المخاطر المتعلقة بالنزاهة، أو نموذج الإبلاغ عن حالات الفساد.

خطة التحسين و التطوير

• مراجعة وتحديث الدليل:

تقوم الهيئة بعد انتهاء الدورة التقييمية للإدارات العامة التي تعقد كل سنتين مرة بالاستفادة من نتائج عملية التقييم، والتغذية الراجعة من قبل الإدارات المختلفة لتطوير كافة محتويات مؤشر النزاهة الوطني لضمان الاستفادة من تلك النتائج، والملاحظات وعكسها على تطوير وتحسين عمليات القياس والتقييم برمتها. ولضمان توافقه مع المتغيرات القانونية والتنظيمية والمتطلبات العالمية بهذا الخصوص.

• التغذية الراجعة للإدارات العامة:

على الإدارات العامة الاستفادة من نتائج تقييم مستوى ممارستها للنزاهة ومكافحة الفساد التي تقدمها الهيئة بتقرير مفصل لنقاط القوة ومجالات التحسين المستقبلية من خلال بناء خطة تحسينية متكاملة تضمن وصول الإدارات لأفضل مستويات التصنيف الخاص بمؤشر النزاهة الوطني.

كما ستقوم الهيئة بدعم عمليات التحسين وسد الثغرات كلما تطلب الأمر ذلك وبالتعاون مع تلك الإدارات لضمان الاستفادة القصوى من مخرجات عمليات التقييم برمتها.

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR
2024

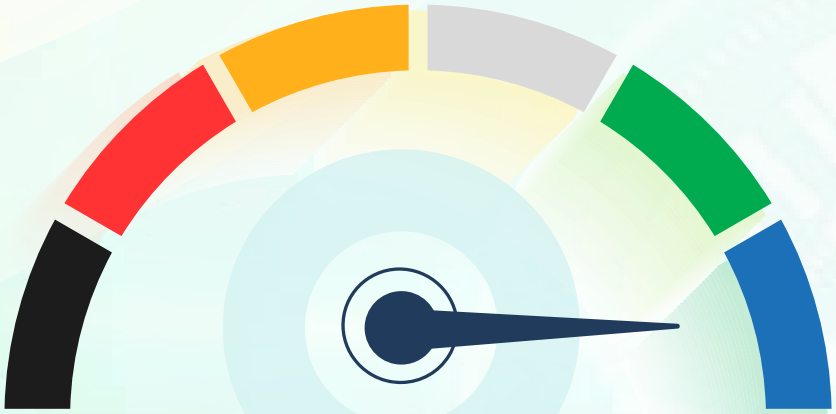

مؤشر
النزاهة الوطني

يَهدف مُؤشر النزاهة الوطني إلى تحفيز مُؤسسّات الإ دارة العامّة إلى الامتثال لمعايير النّزاهة الوطنيّة

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة

مسرد المصطلحات

المفهوم	التعريف	دلالات التعريف
مؤشر النزاهة الوطني	بوصلة شاملة لتوجيه مؤسسات الدولة نحو تطبيق معايير النزاهة الوطنية وقياس مدى امتثالها لها، ومدى توفيرها لبيئة مؤسسية شفافة وعادلة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويعد انعكاس حي للثقافة المؤسسية، وسلوك العاملين، وقوة إنفاذ القوانين، وفعالية أدوات الرقابة.	مكون يعكس مدى صحة مؤسسات الدولة وسلامتها، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها، والمجتمع الدولي وتطلعاتهما، يتضمن خمسة معايير رئيسة (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة والمحاسبة، العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، الحوكمة الرشيدة).
سيادة القانون	معيار أساسي يقوم على ضمان جودة التشريعات واحترام تطبيقها على الجميع دون استثناء.	تعتبر سيادة القانون أساسًا لبناء مجتمع نزيه، حيث يتم تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف.
المساءلة والمحاسبة	معيار أساسي يقوم على إخضاع جميع العاملين في المؤسسة للمساءلة عن قراراتهم وأفعالهم ومحاسبتهم و/أو تحفيزهم وفق مؤشرات الأداء وأحكام التشريعات الناظمة.	تعكس المساءلة والمحاسبة وجود آليات رقابية فعالة، مما يساهم في تعزيز النزاهة وتقليل الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات.
الشفافية	معيار أساسي يعنى بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والقرارات الموثقة والمصنفة الخاصة بالدائرة، والخاصة بالمعنيين وفق الشروط والضوابط المحددة بالتشريعات الناظمة.	الشفافية هي ركن أساسي في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعتبر عنصرًا هامًا في مكافحة الفساد. (التعريف من وجهة نظر المؤشر وليس الحكومة كما هو مدرج بالدليل).
العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	معيار أساسي يضمن تطبيق القرارات والإجراءات والمعايير التي تضمن العدالة والمساواة بين الموظفين، ومتلقي الخدمة وإتاحة الفرص أمامهم بإنصاف وتحقيق جودة الخدمات لجميع المتعاملين من خارج المؤسسة.	يعكس هذا المعيار نهج يحقق العدالة والمساواة داخل المؤسسات وخارجها ويمنح الجميع حق الحصول على الفرص المتاحة ويضمن تقديم الخدمات بصورة متميزة.

المفهوم	التعريف	دلالات التعريف
الحوكمة الرشيدة	معيار أساسي يضمن تطبيق الأطر التشريعية والتنظيمية في إدارة المؤسسة لتنفيذ عملياتها وإجراءاتها وتقديم خدماتها وإدارة مواردها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية بكفاءة وفاعلية.	الحوكمة الرشيدة هي مبادئ يسعى مؤشر النزاهة الوطني لترسيخها لتشمل كافة مؤسسات الدولة، لقياس مدى تطبيق المؤسسات لعملياتها واجراءاتها وتقديم خدماتها ضمن أطر تشريعية وتنظيمية بصورة محوكمة.
مصفوفة النزاهة	هي أداة تحليلية تستخدم لقياس معايير النزاهة الوطنية الرئيسية والفرعية وعناصر تطبيقها على مؤشر النزاهة الوطني والأوزان النسبية المحددة لكل منها.	تشكل مصفوفة النزاهة الأساس لبناء مؤشر النزاهة الوطني، حيث تحدد العناصر التي سيتم من خلالها قياس مدى امتثال المؤسسات الحكومية لمعايير النزاهة الوطنية.
استطلاعات الرأي	هي أداة تستخدم لجمع البيانات والحصول على آراء وأفكار الأفراد من موظفين و/ أو متلقي خدمة حول موضوع معين مثل مستوى رضاهم عن الخدمات الحكومية أو مدى ثقتهم بالمؤسسات الحكومية.	تستخدم استطلاعات الرأي (الاستبيانات) لقياس الرأي العام لمتلقي الخدمة و/أو التقييم الذاتي للموظف نفسه أو لمؤسسته، وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المؤسسي أو الحكومي بشكل عام.
مؤشر الأداء	هو مقياس كمي أو نوعي يستخدم لتقييم أداء مؤسسة أو برنامج معين. يمكن أن يكون مؤشر الأداء مرتبطًا بمخرجات محددة كالأهداف الاستراتيجية والتشغيلية أو نتائج نهائية مثل المشاريع، وكفاءة سير العمليات.	تستخدم مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف النزاهة، مثل تقليل الفساد أو زيادة الشفافية أو قياس ثقافة النزاهة لدى مؤسسات الدولة.
الممارسات الفضلى	هي مجموعة من الممارسات والإجراءات التي انعكست إيجاباً وأثبتت فعاليتها في تحقيق نتائج إيجابية واستثنائية بالعمل المؤسسي يستفاد منها في عمليات التطوير والتحسين.	تستخدم الممارسات الفضلى كمرجع إيجابي لتطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز النزاهة.

المفهوم	التعريف	دلالات التعريف
المتعاملون	هم الأفراد أو المؤسسات التي تتفاعل مع مؤسسة أو برنامج معين، سواء كانوا مستفيدين من الخدمات أو مقدمي خدمات.	آراء وشكاوى العاملين والمتعاملين وهي مصدر مهم للبيانات التي تستخدم في تقييم مستوى النزاهة.
الشكوى	اتصال شفوي أو خطي يعبر من خلاله المشتكي عن عدم الرضا عن خدمة أو مخالفة أو تجاوز، ويتم توجيهها عادة إلى الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمة أو الجهات الرقابية صاحبة الصلاحية والاختصاص بنظرها.	تلعب الشكاوى دورًا مهمًا في الكشف عن المخالفات والتجاوزات التي تؤدي إلى خلل في منظومة عمل القطاع العام وتصبح بالنتيجة أداة لتوجيه الجهود نحو تحسين الأداء.
التظلم	بيان أو رسالة خطية يقدمها المتظلم كإجراء رسمي ضد قرار أو إجراء إداري يعتقد الشخص أنه غير عادل أو غير قانوني وقد ألحق به ظلماً.	التظلمات هي آلية مهمة لضمان العدالة والمساواة، وتساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات من خلال إرجاع الحقوق لأصحابها.
الحوكمة الإلكترونية	تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المؤسسات وتقديم الخدمات الحكومية، بهدف زيادة الشفافية والفعالية والكفاءة.	تساهم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات والخدمات الحكومية، مما يعزز الثقة في المؤسسات.
المشاركة المجتمعية	هي عملية إشراك المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا العامة، وتوفير فرص لهم للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم.	تعكس المشاركة المجتمعية مدى انفتاح الحكومة على آراء المواطنين، وتساهم في بناء جسور الثقة بين المواطنين والحكومة.
الرقابة المدنية	هي عملية مراقبة أداء المؤسسات الحكومية من قبل مؤسسات المجتمع المدني، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة.	تساهم الرقابة المدنية في كشف المخالفات والفساد، وتوجيه الجهات المسؤولة نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية بصورة تشاركية.

المفهوم	التعريف	دلالات التعريف
مكافحة الفساد	مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدولة بهدف منع ومكافحة الفساد في جميع أشكاله، وبناء ثقافة مجتمعية تحارب ثقافة الفساد.	مكافحة الفساد هي الهدف الرئيسي لمؤشر النزاهة، حيث يقيس المؤشر مدى نجاح الدولة في مكافحة الفساد ومدى فعالية الإجراءات الاستباقية للحد من ارتكاب أفعال الفساد.
الشفافية المالية	نشر المعلومات المالية المتعلقة بالموازنة العامة والإيرادات والنفقات الحكومية بطريقة واضحة وسهلة الفهم.	الشفافية المالية تعزز الثقة في الحكومة، وتساهم في مكافحة الفساد حيث يكون العمل تحت الأضواء بما يمنع من نشر الشائعات والمعلومات المغلوطة.
استقلال القضاء	هو مبدأ يضمن أن السلطة القضائية تعمل بشكل مستقل عن السلطات التنفيذية والتشريعية، ويتم تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.	استقلال القضاء يضمن حماية حقوق المواطنين، ويمنع استخدام القضاء لأغراض سياسية أو شخصية ودون تأثير من أي جهة أخرى على حيادية قراراته.
حماية المبلغين	مجموعة من الإجراءات القانونية التي تقوم بها الجهات الرسمية لحماية المبلغين والخبراء والشهود وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم في قضايا الفساد أو المخالفات الأخرى وتضمن إخفاء هوياتهم وبياناتهم ومعلوماتهم بالإضافة إلى تأمين الحماية الوظيفية (القانونية) أو الجسدية (الشخصية) لهم.	حماية المبلغين عن المخالفات تشجع الموظفين والمواطنين على الإبلاغ عن المخالفات لما تعزز لديهم عنصر الأمان، مما يساهم في مكافحة الفساد.
مؤسسات المجتمع المدني	هي منظمات تطوعية غير حكومية وغير ربحية يشكلها ناشطون في مجال اجتماعي معين تعمل بشكل مستقل عن الحكومة لخدمة المجتمع، مثل المنظمات الحقوقية والبيئية والتنموية وغيرها.	تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الرقابة على أداء الحكومة بصورة خارجية مستقلة وغير رسمية مما يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية.
البيانات التكميلية	نوع من البيانات التي تُستخدم لدعم أو تعزيز البيانات الرئيسية، لكنها ليست ضرورية بحد ذاتها لفهم الموضوع الأساسي أو الوصول إلى استنتاجات رئيسية.	تُستخدم عادةً لتوضيح، أو تفسير، أو إضافة معلومات إضافية حول بيانات مؤشر النزاهة الرئيسية، مما يساهم في تقديم صورة أشمل وأكثر تفصيلًا عن المؤشر.

إعداد فريق مؤشر النزاهة الوطني:

د. موفق زيادات	الأستاذة ربى الطراونة	د. خالد القضاة
السيد نضال الصعوب	السيدة سهير الديك	السيد ينال المجالي
د. عاصم الجدوع	السيد إسلام بواعنه	السيد زهير عياصرة

تصميم الدليل:

وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة

السيدة سناء العلاونه

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR
2024

دليل الإدارات العامة المتخصص بمؤشر النزاهة الوطني

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission